

الملتقى الدولي حول:
مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي
جامعة قالمة يومي 03 و04 ديسمبر 2012



إشكالية التوفيق بين النيولبرالية واستحقاقات التنمية المستدامة

الأستاذ الدكتور محمد بوجلال **جامعة المسيلة**

الملخص:

منذ عقدين خليا أضيف إلى الأدبيات الاقتصادية عبارة "التنمية المستدامة" التي شدت انتباه الاقتصاديين والمسئولين والقائمين على المؤسسات الدولية بعد المشاكل التي طفحت إلى السطح تزامنا مع استفحال ظاهرة العولمة المالية وما نتج عنها من السعي غير المسبوق لتحقيق الربح السريع بغض النظر عن الآثار السلبية على الإنسان وعلى الطبيعة بل وعلى مستقبل الأجيال حتى. وزاد سعي المؤسسات الاقتصادية لتحقيق الفاعلية (efficience) في ظل هيمنة النظام النيولبرالي من صعوبة التوفيق بين تعظيم الربح من جهة وتحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى. حاولنا من خلال هذا البحث تحديد المشكلة وتصويب الخطأ بتضمين النشاط الاقتصادي قيما أخرى غير قيم السوق التي أعطت لرأس المال النقدي قوة لم ينزل الله بها من سلطان.

تقديم:

بالرغم من أن عبارة "التنمية المستدامة" كثيرا ما تردد في الأوساط الأكاديمية والمحافل الدولية إلا أن تحقيقها في ظل مناخ يسيطر عليه النظام النيولبرالي يبدو في نظري هدفا صعب المنال. سنحاول من خلال هذا البحث الموجز إبراز إشكالية التوفيق بين النظام النيولبرالي والتنمية المستدامة وضرورة الرجوع إلى قيم أخرى غير قيم السوق التي تعاظم وزنها مع استفحال ظاهرة العولمة الاقتصادية.

1. النمو والتنمية: مفهوم واحد أم مفهومين مختلفين:

لو رجعنا إلى أربعة عقود خلت، أي إلى ما قبل السبعينات، لم يكن هنالك اختلاف بيّن بين النمو (croissance) والتنمية (développement) حيث كان المصطلحان يستعملان بالتناوب لأنهما يؤديان معنى جد متقارب. فالنمو كان له بعدا واحدا كميا وماديا حيث كانت السياسات الاقتصادية للدول تهدف بالأساس إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي (social welfare) بعد ضمان حد الكفاف (minimum vital) لجميع المواطنين. لم يكن النشاط الاقتصادي آنذاك ذا تأثير سلبي كبير على البيئة حيث أن زيادة الإنتاج الزراعي مثلا كان يساعد على تحقيق الرفاه للأفراد والجماعات. فمصطلحا "نمو" أو "تنمية" كانا يحملان نفس المعنى تقريبا.

2. عقد السبعينات وتباين مفهوم النمو والتنمية:

لقد شهد عقد السبعينات أحداثا كان لها تأثيرا سلبيا على البيئة كجنوح أو غرق (naufrage) ناقلات النفط الكبرى وما انجر منه من تلويث للسواحل وتهديد للحياة البحرية، كما أن بعض الأنشطة الاقتصادية لم تكتف بتهديد الطبيعة بل هددت الحياة البشرية نفسها كحادثة تسرب الغازات السامة لشركة Union Carbide بمدينة Bhopal الهندية سنة 1984 وهلاك العشرات من سكانها،...إلخ.

في هذه المرحلة، وأمام ضخامة الخسائر المسجلة على المستوى البيئي وعلى حياة الإنسان نفسه بدأ الحديث عن اختلالات في النظام اللبرالي (dysfonctionnement du système libéral) وعن البيئة (environnement) أو ما يحيط بالنشاط الاقتصادي. هنا بدأ الاعتقاد يسود أنه إذا نظرنا إلى أبعد من كل حادثة معزولة، هنالك انتقاد وجيه يحمل النظام الاقتصادي الرأسمالي ككل مسؤولية ما يحدث. ولعل هذا ما حاول إبرازه الاقتصادي الفرنسي R. Passet في مقال له نشر سنة 1971 تحت عنوان: "العلم المنقوص"[1]. وفي السنة الموالية،

[1]. René Passet, *Une science tronquée*, le Monde 12.01.1971

صدر تقرير نادي روما (Club de Rome) الذي تحدث عن "حدود النمو"[2] وأطلع الرأي العام بالمشكل الذي يطرحه السعي الحثيث نحو تحقيق معدلات عالية من النمو في غياب الاعتبارات البيئية والاجتماعية.

3. عقد الثمانينات والتحسيس بأهمية التنمية المستدامة:

في خلال الثمانينات من القرن الماضي بدأ الحديث عن التهديدات الكبيرة التي تمس الطبيعة كتأثر طبقة الأوزون بما تلفظه الصناعات الكيميائية من غازات سامة في الهواء، وتراجع التنوع البيئي (réduction de le biodiversité) والأمطار الحمضية (pluies acides) وظاهرة الاحتباس الحراري واستفحال ظاهرة التصحر وتراجع المساحات الزراعية والاستغلال المفرط للغابات،... هنا لم يعد يكفي الحديث عن اختلالات في النظام ولكن عن تعارض صريح بين منطقين متناقضين: بين منطق النمو الاقتصادي (la croissance économique) وتحقيق أعلى معدلات الربح وبين التوازن البيئي (biosphère) الذي يضمن تجدد الحياة (reproduction de la vie) وأقصد بها هنا الإنسان والحيوان والنبات.

وفي خضم الاتجاه السائد الذي نعته الاقتصادي النمساوي J. Schumpeter بعبارته الشهيرة "الهدم الخلاق" (creative destruction)، نشر تقرير برانتلاند (Rapport Brundtland) سنة 1987 الذي أضاف إلى الأدبيات الاقتصادية عبارته المشهورة "التنمية المستدامة" (Sustainable development) بعد أن لاحظ التناقض الواضح بين تحقيق النمو من جهة، والتأثير السلبي على الإنسان (تسريح العمال كشرط للسير الحسن للنشاط الإنتاجي) وعلى البيئة وعلى الغلاف الحيوي (dégradation de la biosphère).

4. الانفصال بين مفهوم التنمية ومفهوم النمو

[2]. Club de Rome : trad. Française *Halte à la croissance*, Fayard 1972.

تبين مع الوقت أن التنمية ظاهرة معقدة ومتعددة الجوانب وذات أبعاد كمية ونوعية. فبخلاف النمو الذي يمكن تحديده حسابيا، فإن التنمية هي عبارة عن هدف تسعى الأمم لتحقيقه، أي بعبارة أخرى أن التنمية تتصل بالمستقبل أكثر من تركيزها على الحاضر. بهذا المعنى يعرف تقرير Brundtland التنمية المستدامة كالتالي : "**التنمية التي تساعد على إشباع الحاجات الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال اللاحقة على إشباع حاجاتها الخاصة بها**". بهذا يتضح جليا أن أفق التنمية ينطلق من الحاضر ويتسع ليشمل مستقبل الأجيال ليحفظ لهم مقومات البقاء والعيش الكريم، بخلاف النمو الذي يهتم بما تحققه الدول من إنتاج في خلال الفترة السابقة دون أية نظرة مستقبلية. فالتنمية إذا هي أوسع أفق من النمو.

5. منطق العولمة على الطريقة النيولبرالية يتناقض مع استحقاقات التنمية المستدامة

لقد دشن الثنائي الأمريكي الانجليزي ريغن- تاتشر عهدا جديدا للمذهب اللبرالي بالترويج للعولمة الاقتصادية التي تميزت منذ بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي ب:

- اللاوساطة المالية (désintermédiation financière) حيث اقتحم التمويل المباشر أسواقا كانت تقليديا من حمى البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى.
- اللانظامية (déréglementation) وإلغاء الرقابة على حركة رؤوس الأموال ما بين الدول.
- اللاحواجز (décloisonnement) حيث اقتحمت البورصات سوق الإقراض قصير الأجل.
- انحسار دور الدولة (désengagement de l'Etat) بتبني سياسات التحرير الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص وبرامج الخوصصة التي ظلت خيارا مفضلا لدى معظم دول العالم.

ولقد نتج عن هذه الظاهرة تمركز رؤوس الأموال لدى فئة قليلة وتحول القوة الاقتصادية (pouvoir économique) من الدولة القطرية (Etat nation) إلى أصحاب المصالح المالية الذين اكتسبوا بعدا دوليا وأصبح بإمكانهم فرض القوانين التي يريدونها دون رقيب ولا حسيب. ونتيجة لذلك سيطر منطق

تحقيق الربح السريع الذي أصبح يشكل هدفا رئيسيا يسعى أصحاب رؤوس الأموال الجوالة إلى تحقيقه دون مراعاة لأهداف أخرى تخدم التنمية المستدامة مثل خلق الثروة، واستصلاح الأراضي الزراعية وإشباع الحاجات الأساسية للأفراد وضمان حد الكفاف لجميع المواطنين. وهكذا ارتبطت الفعالية الاقتصادية بزيادة عائد الأموال الخاصة (ROE) بغض النظر إن كان ذلك يؤدي إلى الضغط على النفقات وتقليلها، ومن ضمنها أجور العمال.

ومن هنا أمكن تسجيل ثلاثة آثار سلبية:

- ❖ آثار اجتماعية حيث أن تسريح العمال أصبح يشكل شرطا أساسيا للمحافظة على مستويات عالية لربحية رأس المال النقدي المستثمر.
- ❖ آثار سلبية على مستوى حركة رؤوس الموال حيث تمركزت في المناطق التي توفر أعلى العوائد وهي بالطبع الدول الصناعية الكبرى، مما يزيد من معاناة الدول الفقيرة.
- ❖ آثار سلبية على المستوى البيئي حيث أن السعي نحو تحقيق أعلى معدلات الربحية أدى إلى الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والتلوث والمساس بالتنوع البيئي.

6. السعي إلى تحقيق الربح جعل من كل شيء سلعة:

استطاعت العولمة المالية أن تحول كل شيء إلى سلعة: الابتكار حولته إلى براءات اختراع لابتزاز المجتمعات، التلفزيون الذي كان يمثل خدمة عمومية أصبح يخضع لإحصاءات نسبة المشاهدة (audimat)، الحياة البشرية أصبحت تقدر بمؤشر [Life Time Value (LTV)] أي ما يمثله الفرد من قدرة شرائية كامنة.

وبعدما أصبح كل شيء يخضع لمنطق السوق، استطاعت الشركات أن تتفنن في صنوف الإنتاج وهذا أمر مستحسن، لكن مع وفرة الإنتاج هذه أخفق النظام اللبرالي في إيجاد نظرية لإعادة توزيع الثروة والدخول، فالسوق

أبعد من أن يقدم لنا حلا لهذه المشكلة لأن قيم العدالة لا تشكل واحدة من اهتماماته غير تعظيم الربح وبكل وسيلة ممكنة.

7. منطق السوق ومشكلة التضامن بين الأجيال:

إن التضامن بين الأجيال ليس من اهتمامات السوق بل هي من اختصاص القيم، وبما أن السوق يخضع لقانون التبادل المربح فلا مجال إذن للحديث عن حقوق الإنسان ولا عن قيم الحياة والعدالة والرفاهية.

فالاقتصاد النيولبرالي لا يمكن أن يحتضن التنمية المستدامة إلا بتشويهها وبتر أوصالها حتى يصبح كل شيء يخضع لعنصر رأس المال الذي اكتسب قوة ما أنزل الله بها من سلطان.

ففي المنطق اللبرالي أن الأرض لا تنتج إلا إذا اختلطت بعنصر العمل، بحيث أن التولفة بين المواد الأولية المحولة بالعمل ستشكل بما يعرف برأس المال التقني. فالطبيعة ممثلة في الأرض وما تحويه في ظاهرها وباطنها مضافا إليها رأس المال التقني يعبران عن وجهين لعملة واحدة وهي: رأس المال المنتج (capital productif). فإذا ما بدأت الطبيعة بالنفاذ أمكن تعويضها بزيادة العنصر الثاني وهو العمل لضمان تدفق الإنتاج. فالتنمية المستدامة بهذا المعنى تتمحور حول عنصر اسمه "رأس المال التقني"، أي أنها لا تخرج عن الدائرة الاقتصادية (sphère économique) ذات المرجعية النيولبرالية وحيث أن رأس المال النقدي غير معني بمقتضيات التنمية المستدامة.

8. المنطق المقلوب:

إن تناقص عنصر الطبيعة في العملية الإنتاجية دليل على أن وتيرة الاستغلال لا تسمح بإعادة تشكيل الكميات المستهلكة بسبب ما أسمته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (**اليونسكو**) بالمجاعة المالية (famine financière). ثم أن التمادي في استغلال الطبيعة بهذا الشكل يؤدي بالضرورة إلى هدمها وتآكلها. هنا يطرح التساؤل حول منظومة القيم التي تحكم النظام اللبرالي من جهة واستحقاقات التنمية المستدامة من جهة أخرى. إننا في

حاجة إلى إعادة تعريف لمصطلحات بسيطة ظلت تشكل مقياسا لنجاح الإدارة مثل الفاعلية (efficience) دون اعتبارات للآثار الجانبية الناتجة عن السعي الحثيث وراء تعظيم الربح تماشيا مع منطق السوق على النمط اللبرالي.

الخاتمة: ماذا بعد؟

طالما أننا أخفقنا في تضمين قوانين السوق القيم التي تتعلق باستمرارية الحياة والمحافظة على البيئة والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية فإن حياة البشر، والحيوان والنبات تظل مهددة. إننا في حاجة إلى تغليب الغايات الكبرى للمجتمعات (كحفظ حقوق الأجيال اللاحقة والمحافظة على الطبيعة وعلى التنوع البيئي) على الحسابات المادية الضيقة التي أملتها العولمة المالية امتثالا لقيم السوق وحدها دون غيرها. إذا أفلحنا في ذلك، حينها يمكن القول أننا حقا نعير للتنمية المستدامة الاهتمام الذي يليق بها.